

كِتَابُ

الْأَحْكَامُ وَالسُّلْطَانِيَّةُ

و

الْوَلَايَاتُ الدِّينِيَّةُ

تَأَلَّفَ

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبِ الْمَاوَرَدِيِّ

(ت. ٤٥٠ هـ)

مُخَفَّفٌ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بَارِكُ الْبَغْدَادِيُّ

جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ - قِسْمُ الْعُلُومِ السِّيَاسِيَّةِ

كافة حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

الناشر

مكتبة دار ابن قتيبة - الكويت

ص . ب : ٥٩٦ الفردوس ت : ٢٦٥٨١٨٧

الرمز البريدي 29355 الفردوس

تمهيد :

الحمد لله نستعينه ونستهديه وبعد،

إن كتاب « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » لأبي الحسن الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) من المؤلفات الإسلامية العلمية التي تستحق اهتماما جادا من قِبل علماء الإسلام وأهله . ذلك أن الكتاب يقدم بين طياته منهجا علميا وعمليا للكيفية التي يجب أن تُدار بها حياة المسلمين في المجتمع الإسلامي للحاكم والمحكوم على حدّ سواء اعتمادا على ما جاء به الشرع الخفيف . وليس من المبالغة القول أن الصحة الإسلامية التي أخذت تفرض نفسها على المجتمعات العربية المعاصرة بحاجة ماسّة إلى مثل هذا المنهج الشرعي الذي لا يزال أملا نابضا بالحياة في عروق الأمة الإسلامية على الرغم من حالة الشتات والضيق الفكري الذي يكتنف العالم الإسلامي المعاصر .

قد يتساءل البعض - بحسن نيّة أو بغيرها - هل يصلح فكر القرن الخامس الهجري لحياة القرن العشرين الميلادي ؟ لذلك حرصنا على أن تكون نقطة البداية في هذا التحقيق محاولة الإجابة على هذا التساؤل . وذلك من خلال محاولة تبيان الأهمية المعاصرة لجوهر الأحكام السلطانية وما يتعلق بها من تفصيلات . الجوهر هو أن تقوم الحياة على الشريعة الإسلامية ، في حين تأتي الأحكام الصادرة من السلطة تأسيسا على القاعدة محققة المطلوب شرعا في معاملات المجتمع الإسلامي .

يقرر الماوردي في نهاية كتابه قاعدة جد هامة مفادها انه [ليس إذا وقع الإخلال بقاعدة سقط حكمها] . فغياب أغلب الأحكام الشرعية في حياة المسلمين في العصر الراهن ليس حجة دالة على عدم صلاحية الإسلام لإدارة هذه الحياة . وحيث إن التاريخ الحديث قد أثبت - وبصورة قاطعة - فشل نظريات الفكر الغربي وعلى جميع المستويات ، فقد أصبح من الطبيعي أن يُقبل الناس على الإسلام - وهو المصدر الطبيعي - للبحث عن الحلول للمشكلات التي يعيشونها . لذلك نقول إن ما طرحه الماوردي قبل ألف عام يصلح للمجتمعات العربية المعاصرة . وعلى

علماء الإسلام مهمة تحديث هذه الأفكار كما سنشرح لاحقا إن شاء الله في معرض إجابتنا على السؤال الذي طرحناه آنفا.

إن تحقيق كتاب « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » جاء بعد معاشتي للكتاب عشر سنوات كاملة، طالبا ومعلما. الأولى من خلال دراستي لنيل درجة الدكتوراه، والثانية من خلال تدريس موضوع الفكر السياسي الإسلامي بجامعة الكويت. وعلى الرغم من الشهرة الواسعة التي نالها الكتاب منذ عام ١٨٥٣هـ، حين قام المستشرق الألماني إنجر ENGER بنشره، إضافة إلى ترجمته إلى اللغتين الألمانية والفرنسية، إلا أن الكتاب ظل بعيدا عن أي تحقيق أكاديمي لمحتواه العلمي. ويصعب أن يصدق الإنسان أن كتابا طُبِعَ العديد من المرات، لم تحقق له حتى المراجعة المطبعية المبدئية، مما نتج عنه كثرة الأخطاء المطبعية في جميع النسخ المطبوعة. وفي منتصف السبعينات قامت الدكتورة دارلين مي Darlin, May، بترجمة إحدى النسخ المطبوعة من كتاب « الأحكام السلطانية » إلى اللغة الانجليزية مع تحقيق غير واف، وتقدمت به لنيل درجة الدكتوراه من جامعة انديانا - بلومغتون. ولم تُنشر هذه الترجمة إلى الآن. لذلك سعيت لتحقيق الكتاب وفق منهج علمي لكي يظهر النص الأصلي أقرب ما يكون إلى الصحة والصواب اعتمادا على ثلاث مخطوطات وفق مااستحدثت عنه في منهج التحقيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

منهج التحقيق :

النسخ المعتمدة في التحقيق :

١ - نسخة مطبوعة عام ١٩٧٣، وهي الطبعة الثالثة، وقام بالطباعة « شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده » بمصر. وقد طُبِع الكتاب بإشراف لجنة تصحيح خاصة بالشركة وعليه لم يعد ممكنا معرفة اسم الناسخ، وإن أمكن القول إن العمل قد تم من خلال القيام بعملية مقارنة بين النسخ المطبوعة من الكتاب في الأعوام السابقة لعام ١٩٧٣، مع بعض المخطوطات أو نتف منها لكتاب « الأحكام السلطانية » والموجودة بالأزهر، دون أن يكلف الناسخ نفسه أو لجنة التصحيح عناء إرفاق صور ورقات هذه المخطوطات. كذلك جاءت النسخة المطبوعة بدون تصحيح للأخطاء المطبعية الواردة في ثانيا الكتاب. كما توجد في الكتاب بعض العبارات والألفاظ غير المفهومة. وقد قمنا بتصحيحها عند تحقيق النص وإيرادها على الوجه الصحيح. والكتاب يقع في ٢٥٩ صفحة، إضافة إلى ما قام به الناسخ من وضع فهرس تفصيلي يتضمن عناوين الأبواب والفصول الواردة في النص. هذا وقد رمزنا إلى هذه النسخة عند المقارنة بالرمز (ط).

٢ - المخطوطة الأولى : يعود تاريخها إلى القرن الخامس الهجري. وهو القرن الذي توفي فيه الماوردي. وقد جاء هذا التاريخ وفقا لتقديرات مكتبة شيلستر بيتي CHESTER BEATTY. وتكمن أهمية هذه المخطوطة إلى أن بعض ورقات المخطوطة قد كُتبت بخط الماوردي نفسه. وبالفعل توجد في المخطوطة الورقات ٤٢، ٤٤، ٤٦ - ٥٢، قد كُتبت بخط مخالف لخط المخطوطة، وغير منقط. ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الورقات تتكرر دون أن نعرف سببا لذلك.

أما خط الناسخ فيتسم بالوضوح بشكل عام. ولكن يلاحظ أن المخطوطة قد سقط

منها الفصول التسعة الأولى، حيث إن أول ورقة فيها تمثل آخر ما جاء في الباب التاسع ثم يأتي بعد ذلك الباب العاشر. كذلك من عيوب هذه المخطوطة كثرة الصفحات البيضاء وتكرار بعض الصفحات دون أن يؤثر على وحدة الموضوع ذلك أن الصفحات البيضاء لا تمثل اقتطاعاً من النص. كما توجد ورقات مليئة بالتشطيبات والملاحظات الجانبية مما شكّل بعض الصعوبة عند القراءة، وقد تلاقي الناسخ ذلك بتكرار نسخ هذه الورقات. هذا وقد رمزنا إلى هذه المخطوطة عند المقارنة بالرمز (م).

وأخيراً نشير إلى أن هذه المخطوطة موجودة بصورة ميكروفيلم تحت رقم ٤٩٠٣ من فهرس مكتبة شيلستر بيتي في مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت. والمخطوطة تتكون من ١٠٣ ورقة، بمقاس ٢١×١٥,٧ سم.

٢ - المخطوطة الثانية : وقد حصلنا عليها أيضاً من مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت. مكتبة شيلستر بيتي، ميكروفيلم رقم ٥٠٨٥. ويعود تاريخ هذه المخطوطة إلى الرابع عشر من ذي الحجة لسنة ثلاث وأربعين وثمانمائة، أي القرن التاسع الهجري، بخط الناسخ الحنفي علي ابن محمد الحنفي الذي ذيل خاتمة المخطوطة بقوله : « وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك برسم مولانا أقضى القضا شرف الدين قاسم الشهير بنسبه الكريم بابن الخواجا الصابوني... ». وتتكون المخطوطة من ١٤٦ ورقة، بمقاس ١٨×٢٤ سم، وهي بخط واضح وجميل، سهل القراءة، ومتكاملة بصورة عامة إذا ما قورنت بغيرها، وإن كانت لا تخلو من بعض العيوب مثل سقوط بعض الفقرات أو الكلمات، وقد سُدّ ذلك النقص عند المقارنة.

هذا وقد رمزنا إلى هذه المخطوطة عند المقارنة بالرمز (ح)، واعتبرناها الأصل الذي تقوم عليه عملية التحقيق.

٣ - المخطوطة الثالثة : وقد حصلنا عليها من معهد المخطوطات العربية، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد تفضل مدير المعهد - مشكوراً - بإعفائنا من رسوم التصوير. ومصدر التصوير كما هو مذكور في الميكروفيلم، مكتبة الأحقاف للمخطوطات بتريم (مجموعة آل يحيى). وقد كُتبت المخطوطة بخط واضح وإن كانت تنقص من آخرها بمقدار صفحة مما فوّت علينا معرفة اسم الناسخ حيث جرت عادة النساخ تدوين تاريخ فراغهم من النسخ واسمهم. ويُستدل من المخطوطة أن الناسخ قد اعتمد على مخطوطة

ناقصة حيث يذكر في الزاوية اليمنى في آخر ورقة (وهذا ما وجدنا في الأصل والله أعلم
الباقى سبعة أسطر) .

ولعل اسوأ ما في هذه المخطوطة سقوط الكثير من الفقرات والكلمات والعبارات ، وأحيانا
توجد فقرات يتداخل بعضها مع بعض ، وأحيانا أخرى توجد فقرات متصلة ولكنها مختلفة
الموضوع ، مما يدل على أحد أمرين . إما أن النسخة التي اعتمد عليها الناسخ غير واضحة مما
دفعه إلى القيام بذلك من دمج وإسقاط لفقرات المخطوطة . أو أن الناسخ كان كثير السهو عند
النقل .

هذا ويعود تاريخ المخطوطة إلى القرن الثالث عشر الهجري ، وبالتحديد إلى عام
١٢٥٣هـ . وهي تتكون من ١١٣ ورقة بمقاس ١٦,٥ × ٢٣ سم .
هذا وقد رمزنا إلى هذه المخطوطة عند المقارنة بالرمز (ت) .

وعليه تكون رموز النسخ التي استخدمت في هذا التحقيق كالتالي :

- | | |
|----------------------|--|
| ١ . النسخة المطبوعة | (ط) |
| ٢ . المخطوطة الأولى | (م) |
| ٣ . المخطوطة الثانية | (ح) وهي الأصل الذي اعتمدناه للمقارنة . |
| ٤ . المخطوطة الثالثة | (ت) |

هذا وقد ارفقنا نسخة مصورة لبعض ورقات كل نسخة وأشرنا إليها برمزها المقرر لها في
المقارنة .

عملية التحقيق :

اتخذنا من النسخة (ح) الأصل المعتمد عليه في عملية المقارنة بين النسخ الأربعة . ويجب
الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك لا يعني أن نسخة (ح) هي الصحيحة ، بقدر ما يعني ذلك أنها أكثر
تكاملا من غيرها مع ما يشوبها من نقص . وما جاء في غير محل من الألفاظ أو جاء ناقصا أو غير
متطابق مع سياق النص قمنا بتعديله على ضوء ما هو متوافر في النسخ الثلاثة الأخرى ، وذلك
من خلال ترجيح الأنسب والأقرب للمعنى في سياق النص . وعليه أصبح النص المحقق هو
أقرب النصوص دقة وتصويبا في إطار النسخ التي تم الاعتماد عليها في عملية المقارنة ، مع
ملاحظة انسجام جميع النسخ ووحدتها في الموضوع والعبارات فقط . وحتى يتمكن القارئ

من معرفة ما هو ساقط من النص أو زائد فيه، أشرنا إليه في الحواشي وفقا لما هو وارد في كل مخطوطة أو النسخة المطبوعة من حيث النقص أو الزيادة، وبذلك تظهر الصورة واضحة بالنسبة لموقع الألفاظ والعبارات والفقرات في هذه النسخ. ونأمل أن يكون النص الذي دوناه أقرب النصوص إلى الصحة مما لو أخذت كل مخطوطة على حدة.

وحتى تتمكن من توضيح الصورة نقدم المثال التالي :

قد يحدث أن تسقط كلمة من (ح) ولكنها واردة في النسخ الأخرى. فإذا كانت الكلمة مطابقة لسياق النص، فإننا نوردها في صلب النص ونشير إلى ذلك في الحاشية إلى أن هذه الكلمة ساقطة من (ح). وإذا حدث أن سقطت فقرة طويلة كانت أو قصيرة أو سقطت عبارة في النسخة (ت) مثلا، فإننا نضعها بين [] في النص ونشير إلى ذلك في الحاشية. وقد يحدث أحيانا أن تكون هناك جملة أو فقرة ناقصة من (ت) مثلا، ولكن توجد كلمة داخل هذه الفقرة ساقطة من (م) مثلا، فإننا نضعها بين قوسين ()، فيأتي الشكل بالصورة التالية [()]، ونظرا لكثرة النقص السائد في المخطوطات فقد حرصنا على إيراد كل زيادة ونقص في موضعه والإشارة إليه في الحواشي.

كذلك قمنا بتحقيق الأعلام ليس عن طريق الإشارة المبصرة لاسم المرجع الذي يتعرض لصاحب الترجمة، بل أوردنا نبذة مختصرة عن تاريخ حياة صاحب الترجمة وأعماله ومصنفاته إن وجدت. وفي هذا العمل لسنا سوى ناقلين لما هو وارد في موسوعة العلامة خير الدين الزكلي « الأعلام »، بمجلداته الثمانية بطبعتها الحديثة. وفي هذه الموسوعة غناء وكفاية لمن يريد الاطلاع على المبرزين في التاريخ العربي القديم والاسلامي والعصر الحديث. ومازاد عملنا على نقل هذه المعلومات بنصها إذا كانت قليلة أو بتقديمها مختصرة إذا كانت طويلة أكثر من اللازم. ومالم نجده في كتاب « الأعلام »، بحثنا عنه في المصادر التاريخية وكتب التراجم المشهورة. كذلك قمنا بتحقيق الآيات القرآنية من حيث الإشارة إلى رقمها والسورة التي توجد فيها، ونفس الأمر بالنسبة للأحاديث النبوية الشريفة حيث أشرنا إلى مصدر الحديث وما إذا كان موجودا في المرجع بلفظه أو بنصه أو بالاثنتين، مع تجنب التعرض للرواة من حيث القوة والضعف اللهم إلا إذا كان مذكورا ذلك في ترجمته. إما الإشارة إلى ضعف الحديث وصحته أو كان موضوعا وغير ذلك، فقد تعرضنا إليه في حدود ما وقع بين أيدينا من كتب الحديث التي تتعرض لمثل هذا الأمر.

كما قمنا أيضا بذكر تراجم الشعراء دون الإشارة إلى أبيات الشعر إذا كانت مجهولة للقائل . وكذلك الأمر بالنسبة للأماكن والمواقع فقد أوردناها في الحواشي تبعاً لأهميتها في النص . وأخيراً أوردنا شرحاً للمصطلحات والألفاظ المبهمة وغير المفهومة تسهيلاً للقارئ من جهة، وحتى يأتي النص مفهوماً من جهة ثانية .

وفي ختام التحقيق أوردنا ملحقات لاثبات أصالة الماوردي كمؤلف لكتاب «الأحكام السلطانية»، ثم زدنا التحقيق بفهارس والأعلام، والآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وأبيات الشعر .

ولا يفوتني التقدم للأخ الأستاذ وليد عبد القادر بالشكر الجزيل على ما بذله من جهد في تصحيح الأخطاء المطبعية والنحوية واللغوية مما ساعد على اظهار النص بصورة أفضل مما كان عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الأحكام السلطانية : نظرة معاصرة :

تروي لنا كتب التراث قولاً ينسب لعلي بن أبي طالب مفاده «أنه لابد للناس من إمارة برّة كانت أم فاجرة. قيل له : قد عرفنا البرّة، فما بال الفاجرة؟ قال : تستوفى بها الحقوق، وتقام بها الحدود» سواء صحّ ذلك عن عليّ بن أبي طالب أو لم يصحّ، فإن مدار حياة الناس منذ الأزل وإلى أن تقوم الساعة تدور حول هذين الأمرين، حقوق، وحدود. والسلطة هي وحدها القادرة في المجتمع على استخلاص الحقوق من مغتصبها وردّها إلى أصحابها، وعلى إقامة الحدود ضد كل من تسوّّل له نفسه خرق الحقوق، سواء كانت لله سبحانه، أو للعباد، أو لما هو مشترك بين الطرفين. لذلك قيل «إن الله يزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن» فالسلطة القائمة على الشرع هي المحور الذي يدور عليه كتاب «الأحكام السلطانية والولايات الدينية».

كيف يمكن أن نستفيد من الموضوعات التي وردت في كتاب «الأحكام السلطانية» في العصر الراهن؟ حتى نقدم إجابة واضحة على هذا السؤال لابدّ من الاعتراف بأن هناك من الموضوعات ما سقط من حياتنا الحديثة مثل موضوع الرقيق وأحكامه، والولاية على نقابة الأنساب التي يدعيها الماوردي، وكذلك الأحكام المتصلة بمفاهيم الغنيمة الحاصلة بعد الحرب مع الأعداء. ولكن ما عدا ذلك، لا يزال حيّاً في المجتمعات ذات الأغلبية من المسلمين. وهذه الموضوعات ستظل في حياة الإنسان المسلم إلى أن تقوم الساعة، لأنها أساس الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والأخلاقية.

يرى كثير من الناس أن الخلافة قد سقطت من حياة المسلمين. ولكن إذا كان مصطلح الخلافة قد سقط، هل سقطت السلطة؟ إن سلطة الدولة المعاصرة تزداد يوماً بعد يوم، وهي سلطة لها ضوابط في الشريعة مثل الصفات الواجب توافرها فيمن يتولى السلطة، والمهام الواجب عليه القيام بها، وكذلك الواجبات الملقاة على الشعب، ولا يجب أن ننسى أهمية الدور الذي يقوم به أهل الحل والعقد من علماء الإسلام في إطار السلطة. وكذلك الأمر بالنسبة للمهام الخاصة بوزير التفويض على وجه الخصوص لأنه يشبه إلى حد كبير منصب رئيس الوزراء في الوقت الراهن. ما الذي يمنع تطبيق ما ذكره الماوردي قبل ألف عام تقريباً على هذا المنصب من

جهة الشروط الواجبة فيمن يتولى هذا المنصب، والواجبات التي يجب عليه القيام بها تجاه الحاكم والمحكومين؟

قد يرى البعض أن مبدأ الجهاد لا مكان له في حياتنا المعاصرة، وإن صحَّ هذا للظروف القاهرة التي تحيط بالأمة الإسلامية، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة مما أورده الماوردي في كيفية تدبير الحرب، والسياسة اللازمة لقائد الجيش، وكذلك ما يلزم الجنود. وغيرها من الأمور التنظيمية اللازمة للشئون العسكرية. وقس على ذلك ما يتصل بالكيفية التي يجب على السلطة أن تتبناها لمواجهة من يخرج عليها من أهل البغي أو المحاربين أو قطاع الطرق إذا كانت الدولة واسعة الأطراف.

هذا في مجال السياسة. وفي مجال الاقتصاد أو الشئون المالية بتعبير أدق فإن الأحكام أكثر التصاقا بحياة المسلمين المعاصرة من حيث الأنصبة اللازمة للإبل والبقر في بلاد المسلمين ذات الثروة الحيوانية الكبيرة كالسودان مثلا وغيرها، وزكاة الزروع للبلدان الزراعية وزكاة المعادن على اختلاف أنواعها وزكاة الركاز وغير ذلك مما نحتاجه لتنظيم هذه الشئون. وكذلك الأمر بالنسبة للكيفية التي يجب على الدولة أن تتبعها لاستيفاء وتوزيع الأموال المجبة من الأفراد في صور الزكاة والصدقات والخراج. أما الأحكام الخاصة بالإقطاع وإحياء الأرض الموات والمياه المستخرجة من الأرض، فهي أمور لا تزال جارية إلى اليوم وتوضع لها القوانين المنظمة، ويُجلب لهذا الأمر المستشارون على اختلاف تخصصاتهم، في حين تتوفر في الشريعة الإسلامية الأحكام اللازمة لتنظيم ذلك.

أما في مجال الحدود للزنى والسرقه والخمر وغيرها من الجرائم، فلقد أثبت الواقع أن القانون الغربي قد أفسد أكثر مما أصلح. وفي الإسلام من الإلزام ما يفرض على المسلمين اتباعه من إقامة هذه الحدود على مرتكبيها، وترك للحكام سعة من الأمر للتحرك في مجال التعزير. ولا خلاف أن تجاهل هذه الحقيقة ما هو إلا نوع من المكابرة المرفوضة.

وأخيرا أحكام الحسبة. ونسأله عن مدى حاجة المسلمين بعد أن تفتت فيهم الكثير من العادات السيئة، إلى وظيفة المحتسب لتحقيق ما أمر به أمة الإسلام وحدها من بين الأمم ووصفها بأنها أمة وسط لأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر. وما أكثر المنكرات في عصرنا الراهن.

سوف يقول البعض إن للماوردي آراء متباينة للمذاهب الإسلامية الأربعة، فأياها تتبع؟ وما من عاقل يرى في هذه الآراء ما يعيق تطبيق الشريعة الإسلامية، ذلك أن علماء الإسلام في كل قطر مؤهلين لاختيار أصح الآراء التي تتناسب مع ظروف المجتمع الذي يعيشونه. ففي النهاية تكون السيادة لأحكام الشريعة الإسلامية. وحتى نسد الباب في وجوه المتشككين نُقرّ بادىء ذي بدء أن الحاجة ماسة جدا لصياغة الأحكام السلطانية التي كتبها الماوردي، صياغة تتجلى فيها روح العصر، وهذه مهمة العلماء والمتخصصين وليست من مهام العوام أو قليلي العلم الذين لا تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة لذلك من العلم بالقرآن والسنة والإجماع والقياس ومعرفة اللغة العربية. كذلك قد يرى بعضهم أن ظروف العصر الراهن تحول دون تطبيق هذه الأحكام وذلك بسبب سيطرة الفكر الغربي على نواحي الحياة في المجتمعات العربية. وفي رأينا أن هذان أقوى الأسباب الداعية إلى العودة إلى الجذور التي اقتلعتها الاستعمار من حياتنا. فالإسلام هو قدر المسلمين وهو أمر ليس لهم فيه خيار، وقد أثبت التاريخ عقم الأفكار الغربية من رأسمالية واشتراكية لعلاج المشكلات التي تعاني منها الأمة الإسلامية المشتتة في بقاع الأرض. وهذا يفسر انتشار الصحوة الإسلامية إلى درجة أخذت تقلق الأنظمة الغربية التي أخذت تسعى إلى دراستها ليس لفهمها بل لإيجاد الوسائل اللازمة لمحاربتها والقضاء عليها.

إن الأمر ليس بالسهولة التي نطرحها على الورق، فعلى أرض الواقع معوقات وعراقيل ليس من السهل تخطيها، ولكن أيضا ليس من المستحيل مواجهتها، وفرض الحل الإسلامي. إن ما ندعو إليه لفت النظر إلى أن كتابات فقهاء الإسلام، التي كتبت قبل عشرات القرون، فيها ما يسد الحاجة وزيادة لبناء حكم أو نظام إسلامي متكامل وبناء، وبالتالي فهي صالحة للمسلمين إذا ما أرادوا بناء مجتمعاتهم على أسس إسلامية وحديثة في نفس الوقت. فالدين الإسلامي عامل تطور وتقدم وليس عامل تخلف كما يعتقد البعض، ومهمة الإسلاميين دراسة تراثهم الحضاري المبني على الإسلام وحده لتحقيق هذا التطور، ولكي يكون الإسلام منهج حياة. وليس فقط أوراقا صفراء تُقرأ ثم تنسى.

وبالله التوفيق

النسخ المعتمدة في التحقيق :

الْحَكَايَةُ السُّلْطَانِيَّةُ

و

الولايات الدينية

تأليف

أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب

البصري البغدادي الماوردي

(٤٥٠ هـ)

الطبعة الثالثة

١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

شركة مكتبة ورطبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
محمد محمود الحلبي وشركاه - طائفة

نسخة الكتاب المطبوعة التي أعتمدت للمقارنة .

ورمزها (ط)

ز

4903

AL-ḤIKAM AL-SULṬĀNĪYA, by AL-MĀWĀRIDĪ (l. 450/
1058).

[A well-known treatise on Islamic political theory.]

Roll. 103. 21 × 15.7 cm. Clear scholar's naskh.

Undated, 5/11th century.

Brockelmann i. 386, Suppl. i. 668.

Part of this copy appears to be the author's autograph.

نسخة (م)

مكتبة جامعة القاهرة
قسم المخطوطات
رقم المكتبة: 1000
رقم الملف: 1000
تاريخ التبرع: 10/10/1980
ملاحظات: مكتبة جامعة القاهرة
قسم المخطوطات
رقم المكتبة: 1000
رقم الملف: 1000
تاريخ التبرع: 10/10/1980

مكتبة جامعة القاهرة
قسم المخطوطات
رقم المكتبة: 1000
رقم الملف: 1000
تاريخ التبرع: 10/10/1980
ملاحظات: مكتبة جامعة القاهرة
قسم المخطوطات
رقم المكتبة: 1000
رقم الملف: 1000
تاريخ التبرع: 10/10/1980

مكتبة جامعة القاهرة
قسم المخطوطات
رقم المكتبة: 1000
رقم الملف: 1000
تاريخ التبرع: 10/10/1980
ملاحظات: مكتبة جامعة القاهرة
قسم المخطوطات
رقم المكتبة: 1000
رقم الملف: 1000
تاريخ التبرع: 10/10/1980

PIETERSE DAVISON
INTERNATIONAL Ltd
microfilm service
Chester Beatty
Library
MS

13 02 80

5 cm

مكتبة جامعة القاهرة
قسم المخطوطات
رقم المكتبة: 1000
رقم الملف: 1000
تاريخ التبرع: 10/10/1980
ملاحظات: مكتبة جامعة القاهرة
قسم المخطوطات
رقم المكتبة: 1000
رقم الملف: 1000
تاريخ التبرع: 10/10/1980

الشيء ما رزاقها غدا اذا انزل الله من السماء ماء فاحياها
فقال هو انما ولا عليا فاما انما الحكيم عن المنة جلا الاكليل
فحسبته من قول الله جل جلاله في سورة النور
وذكر اني طالب لو كان بيني وبين الله عيب من الدنيا
فقد عرفت ان الله تعالى على كل شيء قدير
وايضا في سورة الفاتحة
يؤدبه الله من الهادئ في نعمته وموالاته
ويعتد الله بدينه والى انما دونه وناسطه
واسلمه حتى يصير حوله وذلك عن انما او الهادئ
فقال في سورة الفاتحة
لك الحمد والحمد لله
دعائه فالحق دعوة واسمعه
علم من انما كالفاء الزيادة واسمعه
دفاعا لله الى الحق الباقى انما الله علينا مفضل
وكان كما قاله الله ابو طالب ابيضا ذو غفران
به الله انما هو الغمام وهذا البيان وذلك الحجة
فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما في شاعر الحسين فقد
اشهدت له وليا في السموات والارضين في الطوائف
التي يقام فيها دعوة المسلمين في ايمانهم والى

من اول ما تشاهد باقية منهم لعمري انهما و...
 ولعلكم لا تحزنوا على المصطفى و...
 الا فستدركون قول الرسول ان...
 استر اذا وقع (الاصحاب) بها...
 بيان احكامها ما لم يجد الاخلال به...
 تشمل على ما قد اعطاه الفقهاء...
 واستوفينا ما فسرناه و...
 لما خرجت من وعونا على ما...
 تسمى نعم الحكيم وصلواته على...

في نسخة النسخة بخط امير
 فاعيدكم آية الاولى
 ومضفة النسخة الاولى
 الماوردي في النسخة الاولى

صورة من خط الماوردي كما يدعي ناسخ (م) :

المسيح يسوع المسيح
وهذا من الخط الى كماله الذي هو في صفة
بما جعله الرباسا الى الذي كان له
بم صارت له شاوره في عهد الامانة في حوزته
شبهه في جميع الناس فهو من الذين
الاسلاف اذادوا في يدوتهم على
الاولى في الرباسه عليهم من الله سبحانه
في عهد النبوة في مائة من الذين
حسن اسده الاخ في عا دكارا
في حوزة عامه في عهد
ما لا فاسد في عهد
عن العام ومن على الذي وان
ومن على سبه و عهد
الوسطه ان من على الذي
ومن على الذي
الكه وقد
لما في عهد
من عهد
من عهد

المسيح
المسيح

٤

سنده الودع لاسعانه الدين ومن عبا...
 رعتبه قواعل السع وق...
 فله الحمد...
 بحمالي الذي ونحو اليه ومجاهد...
 وكذا...
 في خيد ومطلة...
 وهو...
 زعيم...
 شوق...
 الله...
 الولايات...
 على كل...
 الاحكام...
 عشرون...
 الباب...
 الثاني...
 الثالث...
 الرابع...
 الخامس...

5085

AL-ḤIKĀMA AL-SULTĀNĪYA, by Abu 'l-Ḥasan 'Alī b. Muḥammad b. Ḥabīb AL-MĀWĀRDĪ (d. 450/1058).

[A famous treatise on politics.]

Foll. 149. 24 x 18 cm. Clear scholar's naskh.

Copyist, 'Alī b. Muḥammad al-Ḥanafī.

Dated 14 Dhū 'l-Ḥijja 843 (17 May 1440).

Broekelmann i. 386, Suppl. i. 668.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
وآله وصحبه وسلم
الذين هم خير
الخلق
الذين هم خير
الخلق
الذين هم خير
الخلق

ان في كل واحد من هذه العلوم غرض واحد
ففي علم الفلك معرفة احوال الارض والسموات
وفي علم الطب معرفة احوال الانسان
وفي علم الفقه معرفة احوال الناس
وفي علم التاريخ معرفة احوال الامم
وفي علم الجغرافيا معرفة احوال الارض
وفي علم الفلك معرفة احوال السموات
وفي علم الطب معرفة احوال الانسان
وفي علم الفقه معرفة احوال الناس
وفي علم التاريخ معرفة احوال الامم
وفي علم الجغرافيا معرفة احوال الارض

PIETERSI

DAVISON

INTERNATIONAL

مجلس الشورى
البحرين
البحرين

microlim
Chester B

ازادہ کے لئے دعا ہے کہ

Library

070380

MS

دشمن را از غمزدن بران
آه علیهم السلام ایستادند

5

وَأَمَّا قُلُوبُهُمْ فَأَصْرَفَتْهَا رَبُّنَا إِلَىٰ أَشْيَاءٍ لَّا يَفْقَهُونَ

الاصحاب والمؤمنين وادعهم للايمان بالحق الى
خير طرائقهم

مدرم محمد و درم الدین خان
 خان ارادم و درم جلال خان استغیثی و خان الدین خان و خان

PIETERSE DAVISON

INTERNATIONAL Ltd

microfilm service

Chester Beatty

Library

MS

070380

5 cm

الاضطراب الفصامي ودور دماغ ولا يجيد ان يلاحظ ان اضطرابهم في التمييز

جاءوا لهم وادبروا جراحا بنا منهم الى سجن وحاكمنا في السجن انما كانا

2

五

فيمنعها السبق علمهم بموته وان لم يعلم الخلافة في الاعلى وخود من في يده
 فصل اول في احوال الامام في الشروط المعتبرة فيهم سبعة احدها
 العدالة على شروطها الجامعة والثاني العلم المودى الى اخذها في الخوازل
 والاحكام والثالث سلامة هوامش من النجس والبعد اللسان ليخرج منها ما يتر
 ما يدركها الرابع سلامة الاعضاء من فقمم ينجس استيقا الحركة وسرعة
 البوص والخاصة صحة الزاوي المنفي اليه سلمه الرعية وندينها بالمعالي
 والثامن الشجاعة والنجدة المودية الى حماة البيضة وجهاد العدو
 والتابع النسب وهو ان يكون من قرشي لوروم القرشي واعتماد الاجماع عليه
 ولا اعتبار بمصارح من شذجقوها في جميع الظاهر انما يكره في الله عنه
 اجمع يوم القيمة على انصاره في دفعهم عن الخلافة لما يوافقوا سجد من
 عادة عليها يقول النبي صلى الله عليه وسلم الاية من قرشي فافلحوا
 من القدر بها ورجوها من المفاركة بينها حين قالوا انما امير ومبكم امير
 تسليم الرواية وتصديق الخبره ورضوا بقوله بحسب الاسماء وانتم الوزراء
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم قد نوافر مشا ولا تمدنوها وليس مع هذا
 البتة المسموعة المتارعة فيه ولا قول الخالف له **فصل** في ائمة
 سجد من جهتين احدها باختيار اهل العقد والعدل والثاني بعقد
 الامام من قبل قائما اعتمادها باختيار اهل العقد والعدل والعدل
 اختلف العلماء في عقد من عقيدة به الاجماع منهم على مذهب شي لمالك
 طلبة لا عقيد الاجمرة باهل العقد والعدل من كل بلد يكون الزعامة
 عائنا والتسلم لاسمها اجماعا وهذا مذهب مذموم يبيعه ابو بكر
 رضي الله عنه على الخلافة باختيار من جدها لم ينتظر منتهه قدوم

[illegible]

والامير (البرقي)
روغن في طرقت
فكر

بالعرب وبنوهم العرب عتقا قديرا يسوع فيه اجتهاد الحبس بما مؤمنون من
الاختصاص فيه واولي القسبة ان يبع من قبل الموف من نورهم اذ ادنو الى ملك
الافاعي اومن اربن خصوصية يكون لا اكلها ان ياخذ من دهنه مما يعلم عتقا
واختلف في حذارة القصة من اربن في القصة اكلها اذ رب يجوز الزهرى واما غيره
فخرج من خط الامير في التهام ووردت على وراستهم فيه قودا ودية استرقا
لمستحرم الم اكل فيه عظام وتنازع وبيع من خطاب الشوب بالشواذ الامجاد
في شبل القمار يذبح من اوسع هو الدماء ولا يبع من الخطاب بالحشا والدم وبيع
من الشوب بالاجابة القصور ووردت عليه الاخذ والمطوي وهذا مصل يعلو ان

المذمات لا يطعن عند هذا فتشرونا ويأذكرناه من تواجد هذا دليل على اننا اخذنا
والحسنة من قواعد الامور الذميه وقد كان ابيه الصديق الاول يباشر بها
لعموم صلاحها وجبريل وايعادوا كمالا الخضر عفا السلطان وكتب لها من باب
وصارت عجزه للذكش وقول الرشيد ان ابرها وها ان علي الناب والبس انواع
الاسلام الذي اكرام اذ كان هذا انتم على ما قد اعلمه القها او تضرعوا فينا وانا امال الله
نورنا لما خرجت من تحتها على ما فرت عنه ومنه وهو في ربيع الربيع في ربيع الفرج في ربيع

هذا الكتاب المبارك من مؤلفات الفقيه الفاضل والشيخ الميرزا محمد باقر الخراساني
الفاضل في العلوم الشرعية والفقهية المشتمل على ما ذكره في المتن من فوائد كثيرة

حکم انجیر لیلی اجیف وندو کریم بالکلیت شاد رخ راجع
 شخص دی اکرم وندو و بالکلیت و بالکلیت

سید الشہداء علیہ السلام

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية - الكويت

اسم المخطوط الدرجكام السلطانية

اسم المؤلف ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري ، المعروف بالماوردي (المتوفى ٥٤٥ هـ)

المقاس ٢٦,٥ x ٢٤,٥ سم

١١٣

عدد الأوراق

مصدر التصوير مكتبة الاجنحة للمخطوطات بترميم (مجموعة آل بويه)

الرقم في مصدر التصوير ٩ مجاميع

تاريخ التصوير ١٠ صفر ٥١٤ هـ - ٢٥ نوفمبر ١٩٨٢ م.

ملاحظات نسخة كتبت بقلم محمّد واضح ، على يد مؤسسة ١٤٤٥ هـ ، ونسخت من آخرها بقدر نسخة .

نسخة

نسخة (ت)

كتاب الأحكام السلطانية

المشيخ أقصى القضاة أبو الحسن

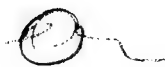
علي بن محمد بن حبيب

الماوردي البصري

رحمة الله ورفعه

أعز

وصلى الله وسلم على محمد وآله



بحمد الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي اوضح لنا معالم الدين ومن علينا بالكتاب بين
 وبين الناسن الاحكام وفصل لنا بين الحلال والحرام
 ما جعله على عهد الامامه حكما قد ريت به مصالح الخلق وثبتت به
 قواعده الحق وكل الى ولادة الامور ما احسن فيه التقدير واحكم به
 التمييز فله الحمد على ما قدره التقدير ودبر وصلى الله على رسوله الذي
 سدد بامرته وقام بحقه محمد النبي وعلى اله واصحابه وسلامه
 وبما احكمت الاحكام السلطانية بولاه الامور اخص وكانت
 الامور بالجميع الاحكام يتقطع عن تصنها مع تشاغلها باسباب
 والتدبير افردت لها كتابا امتثلت فيه امر من نزلت حاجته لتعلم
 ما اهلها فيها فيما اليه منها فيستوفيه وما عليه فيه توخا
 المصلحة في تنفيذ وقضائه وتحريما لتقصه في اخذه وعطائه
 وانا استعذ بالله تعالى من معونته وامشب اليه في توفيقه وهديته
 وصرحي من معين وموفق **اما بعد** فان الله جل
 جلالته قد خلقنا من عباده خلقا له النبوه وخلقنا له الملوك وخلقنا له
 السياسه ليصدر القدر عن دين مشروع ويجمع الكلمه على راي متبوع
 وكانت الامور اصلا استقرت عليه في عدائهم منه ما يصلح لسياسة
 الارباب وعندنا من يقوم بها في قواعدها وانظمت به مصالح الامم
 حتى استتب بها الخلق العامة وصدرت عنها الولايات الخاصة فلزم بغير
 حكمها على كل حكم سلطاني ووجب ذكر ما اختص بنظرها على كل نظر ديني
 لتتبع احكام الولايات على نسق متناسب متساكلا الاحكام والذات
 هذه الاحكام السلطانية والولايات الدينية عروضا بان وهي هذه
 المذكورة مسطورها **الباب الاول** في عقد الامامه الباب الثاني
 في تقليد الولايات **الباب الثالث** في تقليد الاماير على البلاد **الباب الرابع**

في تقليد الامارة على الجهاد الباب الخامس في تقليد الولايات على رتب
 من مصالح الباب السادس في ولاية القضاء الباب السابع في ولاية الخزانة
 الباب الثامن في ولاية الشؤن على ذوي الاسباب الباب التاسع
 في الزناية على امانة الصلوات الباب العاشر في الولاية على الحج الباب
 الحادي عشر في ولاية الصدقات الباب الثاني عشر في قسم الشرف
 العنيفة الباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج الباب الرابع
 عشر فيما يتعلق بحكومة البلاد الباب الخامس عشر في حياض النواحي
 و استخراج مياه الباب السادس عشر في الحما والارفاق الباب السابع عشر
 في احكام الاقطاع الباب الثامن عشر في وضع الديوان و احكامه
 الباب التاسع عشر في احكام تجزئة الباب العشرون في احكام الحسبه
الباب الاول في عقد الامانة والامانة موضع خلافه
 انشؤه بحرية الدين و سياسة الدنيا وعقد هاتين بقوم بهما واجب الجمع
 وان شد عنه لا يتم واختلف في وجوبها هل وجبت ما شرع او بالعقل
 فلما كانت طائفة وجبت بالعقل في طباع العقل من التسليم لرعيهم منهم
 من النظام ويفصل بينهم التتابع والتخاصم ونواحيها فوافقوا
 مهملين وهي امضاءين وقد قال لا قوة الا لادبي وهو شرع جاهل
 لا يصلي الناس حتى يأسى لهم ولا سراة اذا جهلهم سادوا
 وقد قالت طائفة اخرى بل وجبت ما شرع دون العقل لان الامام
 يقوم بامور شرعية وقد كان يكره بالعقل ان لا يراد التعبد به
 فلم يكن العقل موجبا لها وانما وجب العقل لانه يمنع كل واحد من
 اعتداء نفسه من النظام والتناطح وياخذ بمقتضى العدل في
 التناصف فيدبر بعقله لا بعقل غيره لكن جاء الشرع بتفويض
 الامور في الدين قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله
 واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ففرض طاعة اولى الامر فيها
 وهم الائمة المتأمر دن علينا روي هشام بن عروة عن ابي صالح عن

للبراز ليلاً يبرح عند الحاجة وإذا كان في الأسواق من خسر
 بمعاملة النساء عن المحتسب سيرته وإمانته فإذا تحققوا
 منه أقره على معاملتهن وأدبه على التعرض لهن وقيل إن وفاة
 المعلن أحسن نجته ذلك لأنه من توبه الزنا وينظر المحتسب
 في مقاعد الأسواق فيقر منها ما لا ضرر على المارة فيه ويمنه من
 استغربه المارة ولا يفتق ذلك على الاستعداد إليه وجعله أبوى
 حفيظة موقوفاً على الاستعداد إليه وإذا بني قوم في طريق
 سابل منع منه وإن اتسع له الطريق وبأخذهم بقدم ما بني
 ولو كان مسيلاً لأن موافق الطريق مسلوكة لا للابنية وإذا
 وضع الناس الامتعة والآلات البناء في سالك الشوارع والأسواق
 ارتفاقاً لينقلوه حال بعد حال مكنوا من ذلك أن يستقر
 به المارة فيمنع من أن استظروا وتكلموا القول في آخره إلا
 جنحه والسوابط ومجارن المياه وإثارة الجسور في عالم
 يضر ويمنه مضر ومحتقد المحتسب فيما ضرر وفيما لم يضر كنه من
 الاحتشاد الصريح في الشرعي والفرق بين الاجتهاد بين أن لا
 جهاد الشرعي متاروع في أصل ثبت حكمه بالشرع والاجتهاد
 العرفي ما روعى فيه أصل ثبت حكمه بالعرف ولو كان الحسن
 أن يمنع من نقل المولى من قوتهم إذا دقنوا في مال أو مباح
 إلا من أرض مغبوبه فيكون لما لكها أن يواخذ من دفعهم
 فيها ينقله منها ويمنه من خصي البهائم والأدميين ويودب
 عليه وإن استحق فيه قوداً وقم استوفاهما ويمنع من خضاب
 الثياب بالسواد إلا لجهاد بين في سبيل الله ويودب من
 فحل ذلك للنساء ويمنع من الخضاب بالحناء والكتم ويمنع
 الكتم بالكهانة والكهوف يودب الأخذ والمعطى في هذا
 فصل في بطون أن يسطر لأن المنكرات لا يمحصر عددها وفيما
 ذكرناه من شواهد قد دليل على ما غفلناه والحسن من قواعد
 الأمور الدينية وقد كان في أمة الصدر الأول نياشرونها
 بأنفسهم لغوهم صلحها وجزيل ثوابها وكثير ما عرض السلطان عنها ونهت

«كتاب الأحكام السلطانية»

نظرة تاريخية

القيمة الأكاديمية لكتاب «الأحكام السلطانية»:

في عام ١٨٥٣ نشر المستشرق الألماني إنجر Enger طبعته حول كتاب الأحكام السلطانية تحت عنوان :

«Kitab-Ahkam as Sultāniyyah (Constitutiones Politicae)

ومنذ ذلك الحين، جذب الكتاب اهتمام المستشرقين الأوروبيين الذين اعتبروا الكتاب المدخل الأساسي لفهم الفكر السياسي الإسلامي^(١). ودارت حول الكتاب الكثير من الدراسات وخصوصاً من ناحية الفكر الإداري الذي تضمنه الكتاب للولايات اللازمة للدولة الإسلامية. ومع ذلك، فإن الأفكار السياسية التي تضمنها الكتاب لم تدرس بشكل جدي بما يتناسب وموقع الكتاب من الأهمية في الفكر السياسي الإسلامي.

بدون شك، إن كتاب «الأحكام السلطانية»، قد نال أهمية أكاديمية كبرى، وأصبح له صدى واسع بين المهتمين بالدراسات الإسلامية، ولا يزال كذلك حتى الوقت الحاضر. هذا إضافة إلى أن الكتاب قد تمت ترجمته إلى بعض اللغات الأجنبية مثل الألمانية والفرنسية. ولكن هذا الاتفاق على أهمية الكتاب لم تمنع الدارسين له من الاختلاف حول الكثير من الأمور، مثل طبيعة الكتاب، غرض المؤلف من تأليفه، وكذلك اتجاه المؤلف الفكري. وعلى أية حال، فإن الدارسين حتى الوقت الحاضر، يتفقون على أنه أول مؤلف يختص بالتشريع الإسلامي السياسي^(٢).

(١) انظر 1-2 D. Little, «Anew outlook at al-Ahkam al-Sultaniyya» M.W., 1974, PP.

(٢) انظر بشأن الترجمات D. May, al-Mawardi's al-Ahkam al-Sultaniyya رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة

انديانا، ١٩٧٤، ص ١٢٠ - ١٢٣. وكذلك، H.Laoust. «la pensee et L'action politique d'al-Mauwardi».

REI, XXXVI, 1986, P.11

اختلفت الآراء حول قيمة الكتاب الفكرية. مثلاً نجد بروكلمان يصف كتاب «الأحكام السلطانية» بأنه «عرض مثالي محض، وشرح وصفي للأحوال السياسية السائدة في عصر الماوردي»^(٣). نفس النظرة نجدها لدى المستشرق الألماني قون غرينيوم Von Grunebaum، الذي يصّر على طبيعة الكتاب النظرية، وإن الماوردي اقتصر فقط على وصف الواقع دون التفاعل معه، على الرغم من مشاركته السياسية الواسعة في أحداث المجتمع^(٤).

أما الأمريكي مالكوم كير Malcollm Kerr، فإنه يُنكر القيمة العلمية التي تضمنها كتاب «الأحكام السلطانية». فهو يرى أن الكتاب جاء خالياً من أي برنامج عملي لإصلاح الواقع، وأنه اعتمد اعتقاداً كبيراً على النظرية الكلاسيكية في الفكر الإسلامي فيما يتصل بالخلافة القائمة على الشرح النظري، كما أنه يتسم بالغلو في الجدل حول الواقع القائم^(٥).

وهناك وجهات نظر مخالفة تماماً لما سبق، فالمستشرق البريطاني المشهور هاملتون جب H. Gibb. الذي قام بتحليل الأفكار الرئيسية لنظرية الخلافة في مؤلف الماوردي، حاول أن يضع هذه الأفكار في مكانها الملائم من خلال إطار الواقع القائم في ذلك الوقت^(٦). وفي مناقشة أخرى، يرى جب أن كتاب «الأحكام السلطانية» ليس نظرية سياسية مستقلة بقدر ما هو دفاع عن الوضع السياسي لعصره^(٧) كذلك يؤيد المستشرق روزنثال E.I.J. Rosenthal، الذي يرى أن الفضل يعود إلى الماوردي في تأسيس نظرية الضرورة في الواقع السياسي، والتي تبناها كل من الغزالي وابن جماعة، عندما استخدموا نفس النظرية لتبرير الاستيلاء على الإمارة، أو ما يعرف بالفكر الإسلامي، ولاية المتغلب^(٨).

ويذهب جب إلى القول إن الماوردي قد وضع منهجاً عملياً لكيفية استمرارية الخلافة، وتبرير واقعها الذي آلت إليه تحت يد البويهيين وغيرهم من الأمراء، دون أن يؤدي ذلك إلى

H. Laoust. op. cit., P.12

(٣)

Islam, Essays in The nature and growth of cultural tradition, 1955, P. 68

(٤)

Islamic Reform, 1966, P. 220

(٥)

«al-Mawardi's Theory of the Khilafah». I.C., 1397.

(٦)

«Some Consideration on the sunni theory of the Caliphate»Studies on Islamic Civilization. 1969, P. 192.

(٧)

Political Thought in Medieval Islam, 1958, PP. 27-51.

(٨)

زوال شرعية الخلافة. كما انه وضع التبرير الشرعي لقيام إمارة الاستيلاء التي تجاهلها كثير من الفقهاء الذين كتبوا في الإمامة قبل الماوردي^(٩).

فالموضوع الذي عاجله الماوردي يتضمن الجانب النظري لما يجب أن تكون عليه الخلافة، والجانب العملي لواقع الخلافة وكيف يجب أن تتعامل مع الوضع الجديد، وتضمن بذلك الشرعية والاستمرارية في آن واحد^(١٠).

على الرغم من هذا الاختلاف في الرأي بين المهتمين بالدراسات الاسلامية، حول طبيعة موضوع الأحكام السلطانية والولايات الدينية، فإن الآراء حول الاتجاه الفكري للماوردي، ليس محل إتفاق أيضاً. فلقد اتهم الماوردي بالاعتزال، كذلك، فإن هناك من يصف الماوردي بالأشعرية. ويتبنى هذا الاتجاه المستشرق هاملتون جب، الذي يرى أن كتاب «الأحكام السلطانية» يجب أن يقرأ من خلال النظرية الأشعرية، التي نجدها في كتاب «أصول الدين»، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي، أحد المعاصرين للماوردي، وأحد كبار الأشاعرة^(١١). يقول جب بهذا الصدد:

«وليست النظرية التي يقوم عليها ما بسطه الماوردي في كتابه إلا نظرية مذهب واحد، هو مذهب الأشعري، وهي تشارك النظرية الأشعرية عامة في اثنتين من خصائصها أعني أنها أولاً تُسرف في التفريع الجدلي، وأنها ثانياً تصوغ النتائج بكثير من التعسف. وفي هذه الحال كان إلحاح الأشاعرة على استمرار الخلافة تاريخياً هو الأساس في كل الصعوبات التي تواجه المدافعين عن الخلافة»^(١٢).

وهناك من يعارض فكرة أن الماوردي معتزلي أو أشعري النزعة، ويرى أن الماوردي مفكر سني مستقل الاتجاه، ولا يرتبط بأي فرقة من الفرق الاسلامية^(١٣). والمستشرق الفرنسي هنري

(٩) «Constitutional Organization», *Law in the Middle East*, V. 1, 1995, P. 18.

A. Siddiqi, «Caliph and King ship in Medieval Persia», I.C., 1936, P. 121 and Laoust, «La Pen- (١٠) see... REI, P. 13.

Gibb, «al-Mawardi's Theory...», P. 294. (١١)

(١٢) دراسات في حضارة الاسلام، ص ١٨٦.

J. Mikhail, *AL- Mawardi: A study in Islamic Political Thought*, Un pub. ph. D., Harvard. 1968. (١٣)

لا وست، يرى أن الماوردي ينتمي إلى فئة فقهاء القانون أو الشريعة المستقلين الذين لا يرتبطون بأي اتجاه فكري. وهو يعتبر كتاب «الأحكام السلطانية» رسالة في القانون الإسلامي العام المتصل بالدولة ومؤسساتها^(١٤).

الأسباب الداعية لتأليف الكتاب :

«ولما كانت الأحكام السلطانية بولاة الأمور أحقّ، وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير، أفردت لها كتاباً امتثلت فيه أمر من لزمت طاعته، ليعلم مذاهب الفقهاء فيما لها منها فيستوفيه، وما عليه منها فيوفيه؛ تَوْخِيّاً للعدل في تنفيذه وقضائه، وتَحَرّياً للنصفة في أخذه وعطائه»^(١٥).

بدون شك أن خطاب المقدّمة موجه إلى خليفة المسلمين الذي له حق الطاعة عليهم، ولكن للأسف، أن الماوردي لم يبين من هو هذا الخليفة؟ ولورجعنا إلى الخلفاء العباسيين الذين عاصرهم الماوردي بالعمل السياسي، لوجدنا القادر بالله والقائم بأمر الله، وحيث إنّ الماوردي قد ارتفع نجمه في عهد الخليفة القائم، إضافة إلى حقيقة أن الخليفة قد استرد بعض السلطات الفعلية، فإن الاحتمال كبير في أن يكون الكتاب موجه إلى الخليفة القائم بأمر الله. كما تجب ملاحظة احتمال كتابة الكتاب بعد وفاة الأمير البويهي جلال الدولة، الذي كانت للماوردي علاقات جيدة معه.

وعلى ما يبدو أن الماوردي أخذ في الميل جهة الخليفة العباسي عام ٤٢٩ هـ، وذلك عندما رفض الماوردي شرعية منح الأمير البويهي جلال الدولة، لقب «ملك الملوك»، على أساس أن هذه الصفة لا تكون إلا لله سبحانه وتعالى. وعلى أثر ذلك منح الخليفة، الماوردي لقب «أقضى القضاة» في ذات العام. وفي عام ٤٣٤ هـ، وقف الماوردي في جانب الخليفة العباسي القائم بأمر الله، ضد جلال الدولة - وذلك حين تدخل الأمير البويهي في مصادرة نصيب الخليفة العباسي من الجوالي (نوع من الضريبة النقدية). وقد قام الخليفة بإيفاد الماوردي للتوسط لدى جلال الدولة واسترجاع حق الخليفة، ولكن الماوردي فشل في مهمته^(١٦).

« La Pensee... » ERI, p.59.

(١٤)

(١٥) الأحكام السلطانية، ص ٣.

(١٦) ابن الجوزي المتظم، جزء ٨ ص ٥٦، ١١٦.

من هذه الدلائل نجد أن الاحتمال قائم في أن كتاب «الأحكام السلطانية» موجه إلى الخليفة العباسي القائم بأمر الله .

تركيبة الكتاب :

من عنوان الكتاب، يمكن القول إن الموضوع يتصل بالأحكام اللازمة للسلطة أو الحكم، والولايات المتصلة بها، والواجب إقامتها وفقاً للشرع الاسلامي .

والماوردي، لا يصف فقط الأساس النظري الذي يجب أن تقوم عليه الحكومة الاسلامية، وإنما يحدد المؤسسات والقواعد الإدارية التي يجب أن تحكم الجهاز الاقتصادي لهذه الحكومة .

كتاب «الأحكام السلطانية» يمكن أن ينقسم إلى قسمين رئيسيين : القسم الأول يتضمن الفصول الثلاثة الأولى، وهي على التوالي : الامامة، والوزارة، والإمارة . وهذه الفصول الثلاثة تتصل بالنظرية السياسية بالإمامة كما يجب أن تكون وفقاً للمبادئ الإسلامية، آخذاً بعين الاعتبار الواقع السياسي الذي كانت تعيشه الخلافة في ظل البويهيين وغيرهم من الأمراء المستولين على السلطة، وأوجد لذلك الاستيلاء قاعدة شرعية . أما فيما يتصل بالإمامة، فإن الماوردي ناقش مختلف القضايا المتصلة بها مثل الشروط الواجب توافرها في الإمام، واجباته، حقوقه، وطبيعة العلاقة بين الإمام والرعية . ثم يأخذ الماوردي بمناقشة المؤسسات المتصلة بالإمامة، مثل الوزارة والإمارة .

القسم الثاني من الكتاب يتعلق بالقواعد المنظمة للإدارة الحكومية أو الإدارة العامة . ومن الأمثلة على ذلك إمارة الجها، والصلاة، والحج، والزكاة، والجزية، وخراج الأرض، وإقامة الحدود . . . الخ .

إن إسهاب الماوردي في شرح هذه القواعد الادارية تدل على المعرفة الواسعة التي يتحلل بها الماوردي، فيما يتصل بمختلف القضايا ومعالجتها وفقاً للمبادئ الاسلامية .

(١٧) الأحكام، ص ٣ .

(١٨) ابن منظور، لسان العرب، جزء ٢، ص ٢٥١

ترجمة الماوردي

أبو الحسن علي بن محمد المشهور بالماوردي في المصادر التاريخية والفقهية، نسبة إلى عمل عائلته بصناعة ماء الورد وبيعه. ولد بالبصرة عام ٣٦٤هـ / ٩٧٢م. عاش فيها صباه وأوائل شبابه حيث درس الفقه الشافعي على يد الفقيه العالم أبي القاسم الصيمري، ثم رحل إلى بغداد قبله العلماء آنذاك، لتكملة دراسته في نفس الموضوع على يد رئيس الشافعية الإسفرائيني كما درس إلى جانب ذلك علوم اللغة العربية والحديث والتفسير. توفي عام ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م، ودفن بمدينة المنصور بباب حرب في بغداد (انظر ابن الجوزي، المنتظم، جزء ٨ المتضمن أحداث عام ٤٥٠هـ).

وعلى الرغم من الشهرة الواسعة التي نالها الماوردي خلال سني حياته في بغداد، إلا أن المصادر التاريخية لا تمدنا بالمعلومات الكافية عن حياته العائلية كما عاشها في البصرة وبغداد.

تقلد زعامة الشافعية في عهد الخليفة العباسي القادر بالله بعد أن قدم له مختصراً للفقه الشافعي المشهور بكتاب الإقناع (انظر ياقوت، معجم الأدباء، ج ١٥، ص ص ٥٤ - ٥٥).

اشتهر بسفاراته الدبلوماسية بين أمراء بني بويه من جهة وبين الخلفاء العباسيين وخصوصاً الخليفة القائم بأمر الله، وكذلك بين أمراء بني بويه أنفسهم، وأيضاً بينهم وبين السلاجقة في بداية سيطرتهم.

وقد كان الهدف من هذه السفارات إصلاح الأمور بين الأقطاب السياسية المتنافرة والتي كانت كثيراً ما تلجأ إلى استخدام السلاح لحل مشكلاتها (انظر ابن الجوزي، المنتظم، جزأي ٨، ٧).

من الناحية الفكرية، أثرى أبو الحسن الماوردي الفكر الإسلامي بالكثير من الكتابات الدينية ككتب التفسير والفقه والحسبة، وكتب الاجتماع والسياسة حيث لازمت شهرته كتاب (الأحكام السلطانية) الذي لا يزال حتى اليوم كتاباً رائداً لا غنى عنه لكل من يبحث في علم السياسة عند المسلمين.

كما أنه أثرى الفقه الإسلامي بالكثير من الاجتهادات التي أدت به للدخول في كثير من
المواجهات مع علماء المسلمين في عصره، (انظر تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى،
ج ٥، ص ٢٦٧ وما بعدها).